



ISSN: 2957-3874 (Print)

Journal of Al-Farabi for Humanity Sciences (JFHS)

<https://iasj.rdd.edu.iq/journals/journal/view/95>

مجلة الفارابي للعلوم الإنسانية تصدرها جامعة الفارابي



العشائر العراقية ودورها في اماره المنتفك في العهد العثماني للعام ١٧٥٠ إلى ١٨٣٢

حيدر امير حسين

كلية الآثار / جامعة الكوفة

Ministry of Higher Education and Scientific
Research University of Kufa

The Iraqi tribes and their role in the Emirate of Al-Muntafik during the
Ottoman period from 1750 to 1832.

Prepared by researcher Haidar Amir Hussein
a.abbas2016.t@gmail.com

ملخص

يتناول هذا البحث دور العشائر العراقية، وبخاصة عشائر المنتفك، في تعزيز سلطة إمارة المنتفك جنوب العراق خلال العهد العثماني ما بين عامي ١٧٥٠ و ١٨٣٢. فقد شكلت هذه الإمارة واحدة من أبرز الكيانات العشائرية-السياسية التي امتلكت نفوذًا واسعًا على الصعيدين المحلي والإقليمي، بفضل ما تمتعت به من تنظيم عشائري صارم، وتحالفات قوية مع السلطة العثمانية تارة، وضدها تارة أخرى. ركز البحث على دور شيوخ المنتفك -وأبرزهم آل السعدون- في تأسيس مدن جديدة مثل سوق الشيوخ، وتعزيز الاقتصاد المحلي، إضافة إلى مشاركتهم في صنع القرار السياسي في الجنوب العراقي، وإدارتهم للعلاقات المعقدة مع الولاة العثمانيين، كما حصل مع سليمان باشا الكبير (١٧٨٠-١٨٠٢)، حيث دعموه في تثبيت سلطته، ثم تمردوا عليه لاحقًا في ثورة سنة ١٧٨٧م. وتناول البحث كذلك مراحل حكم ثويني العبد الله، وحمود الثامر، وعجيل السعدون، وعيسى بن محمد وغيرهم، الذين كان لهم الدور الحاسم في الدفاع عن استقلالية الإمارة أو التفاوض مع الدولة العثمانية في ظروف التوتر أو الحرب. كما سلط الضوء على التداخل بين الزعامة القبلية والمشيخة السياسية، إذ لم تكن العشائر مجرد رعايا بل قوة فاعلة في صياغة المشهد السياسي. وقد أظهر البحث أن العشائر كانت الأساس في قوة الإمارة، إذ مثل تحالفها أو تمردها فارقًا حاسمًا في بقاء الإمارة أو تراجعها، حتى بدأت الإمارة تفقد استقلالها مع صعود السلطة المركزية العثمانية، خاصة مع قدوم علي رضا باشا (١٨٣١-١٨٣٢) الذي عمل على إضعاف الزعامات القبلية لصالح الحكومة المركزية. **الكلمات المفتاحية:** العشائر العراقية - إمارة المنتفك - آل السعدون - العهد العثماني - جنوب العراق - شيوخ المنتفك - الزعامة القبلية - سوق الشيوخ

Research Summary

Title: The Role of Iraqi Tribes in the Emirate of Al-Muntafiq during the Ottoman Era(1750-1832)
This study explores the significant role of Iraqi tribes, particularly the tribes of Al-Muntafiq, in shaping the political and social dynamics of southern Iraq between 1750 and 1832 during the Ottoman era. The research focuses on the political leadership of tribal sheikhs, especially the Al-Saadoun family, who established trade cities such as Suqal-Shuyukh and held considerable influence over tribal and urban communities. The paper examines the tribe's interactions with Ottoman governors, their contributions to maintaining security, and their revolts, such as the major uprising in 1787. Leaders like Thuwaini al-Abdullah, Hamoud al-Thamir, and Ajil al-Saadoun are highlighted for their role in strengthening or challenging Ottoman rule. The study concludes that the tribal structure was the core of Al-Muntafiq's power and autonomy until central Ottoman authority gradually reasserted control, especially under Ali Ridha Pasha (1831-1832).

مثّلت العشائر العراقية عبر التاريخ قوة اجتماعية وسياسية واقتصادية مؤثرة في تشكيل هوية المجتمع العراقي، وكان لها حضور بارز في رسم ملامح السلطة المحلية، لا سيما في المناطق الريفية والجنوبية من العراق. ومن بين تلك الكيانات العشائرية، برزت إمارة المنتفك كأحد أبرز الكيانات العشائرية - الإدارية في جنوب العراق خلال العهد العثماني، حيث لعبت دوراً مركزياً في إدارة شؤون المنطقة، وتولّت مسؤوليات الحكم المحلي، وجباية الضرائب، والدفاع عن الحدود، فضلاً عن تنظيم العلاقة بين السكان والدولة العثمانية. تمتد جذور إمارة المنتفك إلى منتصف القرن التاسع عشر، حين تبلورت كياناً عشائرياً-إدارياً بقيادة أسرة آل سعدون التي مثّلت القيادة السياسية والعسكرية لهذا التحالف العشائري. وتمكنت الإمارة من فرض سيطرتها على مناطق واسعة من جنوب العراق، مستفيدة من ضعف السيطرة العثمانية المباشرة، وهو ما سمح للعشائر بلعب أدوار مهمة في ملء الفراغ الإداري، وتثبيت الأمن، وتنظيم الحياة الاجتماعية. وخلال الفترة (١٧٥٠-١٨٣٢)، شهدت الإمارة تحولات كبيرة نتيجة للمتغيرات الإقليمية والدولية، وازدياد أطماع الدولة العثمانية في إحكام السيطرة على ولاياتها. إلا أن العشائر، وبفضل نفوذها وتماسكها الداخلي، استطاعت أن تبقى فاعلاً مهماً، سواء بالتحالف أو بالمواجهة مع الدولة. وقد كانت العلاقات بين عشائر المنتفك والسلطة العثمانية تتسم بالتذبذب بين الولاء والتمرد، تبعاً للظروف السياسية والمصالح المتبادلة. تسعى هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على البنية العشائرية لإمارة المنتفك، وتوضيح أدوارها السياسية والاجتماعية والعسكرية خلال تلك الحقبة، من خلال تحليل الوثائق التاريخية والمصادر المتوفرة. كما تهدف إلى فهم طبيعة العلاقة بين الإمارة العشائرية والدولة العثمانية، وأثر ذلك في استقرار أو اضطراب الأوضاع في جنوب العراق، في فترة تُعد من أكثر الفترات حيوية في التاريخ العشائري العراقي.

اولاً: مشكلة البحث:

ما الدور الذي لعبته العشائر العراقية في إدارة وحماية إمارة المنتفك في ظل الحكم العثماني خلال الفترة ١٧٥٠-١٨٣٢؟ وكيف أثرت هذه العشائر في التوازنات المحلية والسياسات العثمانية في المنطقة؟

ثانياً أهمية البحث:

تسليط الضوء على دور العشائر كفاعل سياسي واجتماعي في العراق العثماني، وبيان طبيعة العلاقة بين الإمارة العشائرية والدولة العثمانية.

ثالثاً أهداف البحث:

- تحليل البنية العشائرية لإمارة المنتفك.
- توضيح دور العشائر في الحكم المحلي والدفاع الإقليمي.
- دراسة التفاعل بين السلطة العثمانية والعشائر العراقية.

رابعاً منهج البحث:

- المنهج التاريخي التحليلي.

المبحث الأول إمارة المنتفك

المحور الأول :- إمارة المنتفك: النشأة والتطور

إمارة المنتفك هي إمارة عشائرية عراقية بارزة، برز دورها العسكري والسياسي في جنوب العراق خلال العهد العثماني وفترة حكم المماليك في العراق. وقد بلغت هذه الإمارة ذروتها في النفوذ خلال عهد الأمير مانع بن شبيب في عام ١٦٩٤م، حيث تمكن من بسط سلطته على معظم مناطق جنوب العراق، ممتداً بنفوذه حتى الأحساء على سواحل الخليج العربي. تبعه في الحكم ابنه الأمير مغامس بن مانع، الذي واصل سياسة التوسع والنفوذ، واستطاع أن ينتزع مدينة البصرة من الدولة العثمانية عام ١٧٠٥م، وقام بإدارة حكم مدني متميز من خلال تأسيس محاكم ومدارس، وصك عملة باسمه تم تداولها خلال فترة حكمه، وقد حظي باعتراف بعض الدول الأوروبية.^(١) امتد نفوذ الإمارة ليشمل قبائل وعشائر جنوب ووسط العراق، من الحضر والبدو، والسنة والشيعية، فضلاً عن المكونات الدينية الأخرى من اليهود والصابئة والمسيحيين، خاصة في مناطق جنوب العراق. أسس الإمارة الشريف شبيب بن مانع، وهو جد أسرة آل شبيب التي عُرفت لاحقاً باسم آل السعدون نسبة إلى حفيده الأمير سعدون بن محمد بن شبيب. وقد كانت الأسرة الحاكمة تتبع المذهب المالكي، وتنتمي نسباً إلى الإمام الحسين بن علي بن أبي طالب عليه السلام. دخلت الإمارة في صراعات سياسية وعسكرية واقتصادية متواصلة مع الدولة العثمانية على مدى أربعة قرون، كما خاضت مواجهات مع مختلف القوى التي حاولت السيطرة على العراق، من بينها الدولة الصفوية، ودولة بني خالد، والدولة السعودية الأولى والثانية والثالثة، ودولة آل رشيد، فضلاً عن

الدول العربية المتعاقبة في عربستان.^(٧) وفي نهاية المطاف، سقطت الإمارة خلال الحرب العالمية الأولى بعد أربع سنوات من القتال المباشر ضد القوات البريطانية. وقد قام أمراء الإمارة، خصوصاً آل شبيب وآل السعدون، بتأسيس عدد من المدن المهمة في العراق، مثل سوق الشيوخ، الناصرية، والشطرة، كما انتزعوا عدة مدن من الحكم العثماني، أبرزها البصرة، في عدة مناسبات تاريخية، منها: في عهد الأمير مانع بن شبيب (١٦٩٤م)، والأمير مغماس بن مانع (١٧٠٥م)، والأمير ثويني بن عبد الله (١٧٨٧م).^(٨)

المحور الثاني: الموقع الجغرافي والسياسي لإمارة المنتفق.

تقع إمارة المنتفق في جنوب العراق، وتُعد من أبرز التكوينات العشائرية التي استوطنت مناطق شاسعة من أرض السهل الرسوبي بين دجلة والفرات، وتمتد أراضيها من أما البرية فتكاد تشمل كل بادية العراق من اليمامة إلى البصرة وكانت منازلهم فيها الشيببية» و«الميثب» و«البيضاء» و«العقيق وهو العقيق الأعلى والباطن» وهو اليوم حد من حدود العراق ونجد و«أبو غار». وأما النهرية فكانت تشمل كل شط العرب مصعدة في الفرات إلى ما وراء السماوة» عند سدرة الأعاجيب ومادة في دجلة إلى ما وراء العمارة». ، بينما كان النفوذ العشائري يمتد إلى مناطق واسعة تشمل الممرات المائية الحيوية، كالأهوار والأنهر الفرعية. ثم تقلصت من الجهة النهرية حيث اختزلتها الحكومة العثمانية قطعة قطعة، وأدخلتها في حيازتها النظامية ولم يبق إلا اللواء المنتفق الذي أحكم فيه مدحت باشا النظام الحضاري. فمن عهد معشوق ابتداء الاختزال واستمر في عهد نامق باشا ومنيب باشا ثم نامق باشا ثانية ورشيد باشا وهدايت باشا ومدحت باشا، وآخر ما تبقى في الجهة الفراتية فقط وهو اللواء الناصرية وأول ما تأسس فيه من مراكز الحكومة هو قضاء العرجة والعرجة هذه واقعة على الجانب الأيمن للفرات، ثم انتقل القضاء إلى سوق الشيوخ وتأسس (قضاء القرنة) ولواء (مركز الناصرية) الذي سمي بـ «المركز أما الجهة البرية فكانت كما ذكرنا كل بادية العراق بحدودها الحالية محروسة بنفوذ آل سعدون ومن قبلهم بنفوذ أجدادهم آل شبيب، ويرفرق عليها العلم العراقي المعروف باسم «وارد».^(٩) و منطقة السماوة غرباً إلى نهر الكارون شرقاً، وقد اتخذت الإمارة من مدينة «الناصرية» مركزاً رئيساً لها في مراحل لاحقة ومن شمال الناصرية إلى البصرة جنوباً، مشكّلة ما يُعرف اليوم بمحافظات ذي قار والمثنى وأجزاء من البصرة وميسان^(١٠) أما من الناحية السياسية، فقد نشأت الإمارة ككيان عشائري قوي بقيادة قبائل بني مالك وبني سعيد وآل أبي، ثم بلغت ذروتها في القرن السابع عشر والثامن عشر الميلاديين، خاصة في عهد الأمير مانع بن شبيب المنتفكي الذي أعلن نوعاً من الاستقلال الذاتي عن الدولة العثمانية عام ١٦٩٤م. وتمكنت الإمارة من فرض سيادتها على مناطقها عبر قوة عسكرية منظمة وتحالفات عشائرية واسعة، وكانت تمارس نوعاً من الحكم الذاتي، مع بقاء رابط اسمي بالدولة العثمانية، خاصة من خلال دفع الضرائب أو المساهمة في بعض الحملات العسكرية، مما جعلها بمثابة كيان شبه مستقل سياسياً.^(١١) وتُظهر الوثائق العثمانية أن الدولة كانت تتعامل مع أمراء المنتفق بصفتهم «ولاة محليين»، وتمدهم بالسلاح أحياناً وتستعين بهم لضبط الأمن في البصرة وما جاورها، مما يعكس موقعهم السياسي البارز داخل التوازنات العثمانية في العراق^(١٢)

المحور الثالث: العلاقة بين إمارة المنتفق والدولة العثمانية

اتسمت العلاقة بين إمارة المنتفق والدولة العثمانية بطابع مركب يجمع بين التبعية الشكلية والتمرد أو الاستقلال النسبي في أوقات متعددة. فمنذ دخول العراق تحت السيادة العثمانية عام ١٥١٤، سعت الدولة العثمانية إلى السيطرة على العشائر الكبرى في جنوب العراق، ومنها عشائر المنتفق التي شكّلت تكتلاً عشائرياً واسع النفوذ، لم يكن من السهل إخضاعه كلياً للسلطة المركزية^(١٣) ولهذا، اعتمدت الدولة على سياسة «الاحتواء والتحالف»، حيث كانت تمنح زعماء المنتفق ألقاباً رسمية وتُقرهم على حكم مناطقهم مقابل دفع الضرائب وتوفير الدعم العسكري عند الحاجة. وقد ظهرت بوادر الاستقلال السياسي لإمارة المنتفق بشكل أوضح في أواخر القرن السابع عشر، خاصة في عهد الأمير مانع بن شبيب المنتفكي، الذي تمكّن من بسط نفوذه على مناطق واسعة من جنوب العراق، واستغل ضعف الإدارة العثمانية في تلك المرحلة لفرض استقلال إداري وعسكري فعلي عن الدولة، رغم استمرار الاعتراف الاسمي بالسلطة العثمانية^(١٤) وخلال القرن الثامن عشر، تواصلت هذه العلاقة المتذبذبة، فتارةً كانت الإمارة تتعاون مع الولاة العثمانيين في بغداد والبصرة، وتارةً أخرى تدخل في صراعات معهم بسبب النزاع على النفوذ أو الضرائب. وقد لعبت الإمارة دوراً محورياً في الصراعات الداخلية التي كانت تشهدها الدولة العثمانية في العراق، فكانت تارةً حليفاً للولاة، وتارةً خصماً مقللاً يحاول فرض شروطه على الحكومة المركزية، لا سيما في ما يتعلق بتعيين الشيوخ والجباية والعلاقات مع العشائر الأخرى^(١٥) وقد أدرك العثمانيون أهمية المنتفق كقوة عشائرية كبيرة يصعب قمعها بالقوة العسكرية وحدها، لذا فضّلوا غالباً التقاهم مع أمرائها وتعيينهم بوصفهم «شيوخ المشيخة الكبرى»، (البيليربي)^(١٦) مما منحهم نوعاً من الشرعية الرسمية، وفي الوقت نفسه سمح لهم بممارسة سلطة فعلية شبه مستقلة داخل مناطقهم. ومع ذلك، ظل التوتر قائماً،

خصوصًا حينما تتعارض مصالح الإمارة مع السياسات المركزية التي تفرضها الدولة العثمانية، أو حين تحاول الدولة تقليص نفوذ المنتك في البصرة ومحيطها^(١٢)

المحور الرابع: التكوين العشائري لإمارة المنتك

تُعد إمارة المنتك واحدة من أبرز الكيانات العشائرية في تاريخ العراق الحديث، وقد تميزت ببنية قبلية متماسكة شكلت الأساس لنفوذها السياسي والعسكري. وتكوّنت الإمارة من اتحاد عشائري واسع يُعرف بـ"حلف المنتك"، وهو تحالف عشائري قديم تُعد المرحلة التأسيسية لإمارة المنتك من أهم المراحل التي أثّرت في مجرى الأحداث في العراق والجزيرة العربية، لما حملته من تحولات عميقة في البنية العشائرية والسياسية في جنوب العراق. وقبل أن يسيطر العثمانيون على البصرة عام ١٥٤٦م وينهوا حكم آل شبيب (الذين اختلفت المصادر في نسبهم، فالبعض يرى أنهم أجداد آل شبيب الذين عُرفوا لاحقًا بآل سعدون، وآخرون ينسبونهم إلى آل فضل)، كانت قبيلة المنتك، المنتمية إلى عامر بن صعصعة^(١٣)، لا تزال تحتفظ بقوتها وتماسكها، وإن لم يبقَ منها لاحقًا سوى فرع رئيس هو قبيلة بني سعيد^(١٤) في تلك الحقبة، نزل شبيب بن مانع بن مالك آل مهنا، من سلالة أمراء المدينة المنورة الذين حكموا لأكثر من خمسة قرون، ضيفًا على الشيخ شيحان آل خصيفة، شيخ قبيلة بني مالك العقيلية، التي كانت مساكنها تمتد من وادي الباطن إلى صحراء الفرات. وقد تزوج مانع بن شبيب من ابنة الشيخ شيحان، طليعة آل خصيفة، وأنجب منها شبيب الثاني بن مانع^(١٥). لكن لم تلبث الأحوال أن تأزمت، فاندلعت معارك طويلة بين قبيلة بني مالك وقبيلة الأجدود، وقد كان الثأر دافعها الرئيس، وفيها قُتل الأمير مانع بن شبيب شابًا، مع عدد كبير من رجال آل شبيب وبني مالك، الذين كانوا في الأصل أحوال شبيب بن مانع. ونتيجة هذه الأوضاع الدامية، نزحت عوائل آل شبيب وبني مالك إلى نجد لبعض الوقت، قبل أن يعودوا بقيادة شبيب بن مانع آل شبيب، الذي تولى زمام الأمور في قبيلته وتحالف مع أحواله للمطالبة بثأر والده^(١٦) هاجم شبيب بن مانع قبيلة الأجدود بجموع من بني مالك وآل شبيب، وأوقع بها هزيمة ساحقة، أدت إلى تشتت شملها، وقيل إنه لم يبقَ منها إلا بضع وأربعون طفلًا وعدد قليل من الرجال الهارين. ومنذ ذلك الحين، عُرفت نخوة قبيلة الأجدود بـ"يتيم"، دلالة على فقدانها قوتها وعزوتها. بعد هذا النصر، قبل شبيب استسلام الأجدود، وفرض عليهم وعلى بني مالك شروطًا تضمن هيبته، منها أن تُقدّم له سنويًا شاتان من كل بيت، إحداهما "نبيحة" والأخرى "منيحة"، وأن لا يُستقبل القادم منهم بالقيام له في المجلس^(١٧) وقد أدت هذه الأحداث إلى بروز شبيب بن مانع آل شبيب كزعيم موحد لقبيلتي بني مالك والأجدود، مع اتفاق الطرفين على ألا يكون الزعيم من أحد القبيلتين منفردًا. ومن هنا، نشأ الاتحاد العشائري الذي تطور لاحقًا إلى كيان سياسي معروف باسم إمارة المنتك. وقد أشار المؤرخ محمد النبهاني في كتابه التحفة النبهانية إلى هذه الوقائع بوصفها أساسًا لتشكّل الإمارة التي لعبت دورًا حاسمًا في تاريخ العراق الحديث^(١٨). وإلى جانب هذه القبائل الثلاث الكبرى، انضمت إلى الحلف عشائر أخرى مثل: الزويد، والغوانم، والبدور، والسناجرة، والحميدات، وغيرها، وقد خضعت جميعها لسلطة الإمارة ضمن نظام عشائري هرمي يقوم على الولاء للأمير وشيوخ القبائل الفرعية. وكان لكل عشيرة من هذه العشائر أراضي خاصة بها ضمن أراضي المنتك، وتتمتع بقدر من الاستقلال الداخلي في إدارة شؤونها اليومية، إلا أنها تلتزم بقرارات الأمير في القضايا العامة كالتحالفات والحروب والضرائب^(١٩). إن هذا التنظيم العشائري القائم على الولاء والهوية التقليدية، منح إمارة المنتك تماسكًا داخليًا قويًا، مكّنها من الصمود أمام محاولات الدولة العثمانية لإخضاعها كليًا، وجعل منها قوة إقليمية مؤثرة في جنوب العراق طوال القرنين السابع عشر والثامن عشر الميلاديين^(٢٠).

المبحث الثاني الأثر الثقافي والارث السياسي لإمارة المنتك بين عامي ١٧٥٠ - ١٨٣٢

المحور الأول: الأثر الثقافي والارث السياسي لإمارة المنتك

تمثل الفترة ما بين ١٧٥٠ إلى ١٨٣٢م ذروة النشاط السياسي والعسكري والاجتماعي لإمارة المنتك في جنوب العراق، حيث تبلورت خلالها مؤسساتها القبلية والسياسية، وتوسعت سلطتها العمرانية والثقافية، وتمكنت من بسط نفوذها على مساحات واسعة من الأراضي الواقعة بين البصرة والديوانية، بل وتجاوزت ذلك إلى التأثير في مجريات الأحداث السياسية الإقليمية، خاصة في علاقتها بالدولة العثمانية وقبائل الجزيرة العربية. وقد خلّفت هذه الحقبة إرثًا غنيًا لا يزال مؤثرًا حتى اليوم.

• **الاقتصاد** لم يكن دور أسرة السعودون، حكام إمارة المنتك، مقتصرًا على القيادة العشائرية والعسكرية فحسب، بل امتد أيضًا إلى المجالين السياسي والاقتصادي، حيث أسسوا عددًا من المدن ذات الطابع التجاري التي شكلت نواة النشاط الاقتصادي للقبائل والحواضر في جنوب العراق. وقد مثل ذلك تحولًا مهمًا في الفكر السياسي والاقتصادي لدى حكام الإمارة، إذ بدأوا يُدركون أهمية تأسيس مراكز حضرية منظمة قادرة على تنظيم حركة التجارة والسيطرة على اقتصاد المنطقة^(٢١) تُعد مدينة سوق الشيوخ^(٢٢) أول مدينة تجارية حديثة أسستها الإمارة، وقد أنشأها الأمير ثويني بن عبد الله السعودون^(٢٣)، أحد أبرز أمراء المنتك، في أواخر القرن الثامن عشر الميلادي. وجاء تأسيس المدينة لأغراض تجارية بالدرجة الأولى، حيث

اختير موقعها بعناية قرب الأهوار وأنهر الفرات لتكون مركزاً لتبادل السلع بين القبائل الريفية والتجار القادمين من البصرة والنجف وبغداد وحتى الجزيرة العربية^[١٨]. وقد مثلت سوق الشيوخ انعكاساً مباشراً لتطور الفكر الاقتصادي لدى أسرة السعدون، وتعبيراً عن وعيهم بضرورة الانتقال من نمط الاقتصاد الريفي التقليدي إلى نمط أكثر تنظيمًا وتمددًا، مما ساهم في ربط العشائر بالأسواق والسلع والضرائب بشكل أكثر فاعلية. استمرت أسرة السعدون في هذا التوجه خلال القرن التاسع عشر، حيث قام أمراؤها بتأسيس أو إعادة تنظيم مراكز حضرية وتجارية أخرى، مستفيدين من قوة الإمارة ونفوذها السياسي. وقد أدت هذه الخطوات إلى تعزيز مكانة المنتفق اقتصادياً، ومنحتها قدرًا أكبر من الاستقلال المالي عن السلطة العثمانية المركزية، كما ساهمت في استقطاب العديد من القبائل واستقرارها في مناطق النفوذ المنتفكي، لما توفره هذه المدن من فرص عمل وتبادل تجاري وأمن نسبي^(٢٤) إن تأسيس مثل هذه المدن، وفي مقدمتها سوق الشيوخ، لا يعكس فقط قدرة آل السعدون على الإدارة الاقتصادية، بل يؤكد كذلك نجاحهم في تحقيق نوع من التوازن بين البنية العشائرية التقليدية ومظاهر التنظيم المدني الحديث، وهو ما ميّز إمارة المنتفق عن غيرها من التكوينات القبلية في الجزيرة العربية والعراق.^(٢٥)

• **علم إمارة المنتفق** في بداية ترؤس آل شبيب (الاسم القديم لـ آل سعدون) على المنتفق كانت راية (بني مالك) هي المستعملة لكن فيما بعد جرى تمييز علم خاص بالمنتفق عموماً وهو المعروف بـ (وارد)، وهذه الراية عبارة عن قاعدة حمراء طولها (٣ * ٢ متر) يتوسطها هلال وثلاثة أنجم، فالهلال يرمز لآل شبيب والأنجم الثلاثة يرمز للقبائل الثلاث الرئيسية في المنتفق (بني مالك، والأجود، وبني سعيد) والتي تحولت فيما بعد إلى ثلاث تجمعات ضخمة تسمى الأتلات وكل ثلث يضم الكثير من القبائل والعشائر مختلفة الأصول^(٢٦)

المحور الثاني: الآثار العمرانية والاجتماعية بإمارة المنتفق

شهدت هذه الفترة تطور عدد من الحواضر المنتفكية التي أصبحت رموزاً للتنظيم المدني والتجاري، وعلى رأسها سوق الشيوخ، التي أسسها الأمير ثويني بن عبد الله في النصف الثاني من القرن الثامن عشر لأغراض تجارية وإدارية. وقد أصبحت المدينة مركزاً لتجمع العشائر والأسواق، ومحطة رئيسية لتجار نجد والبصرة، بل ومركزاً لنشاط ديني وثقافي، ظهرت فيه المساجد والمدارس الدينية التي استقطبت العلماء وطلاب العلم.^(٢٧) وشكلت هذه الحواضر بيئة مواتية لانتقال العشائر من نمط البداوة إلى نمط الاستقرار النسبي، حيث ظهرت معالم البناء المنظم مثل الأسواق، والدواوين، والدور الطينية ذات الطابع الريفي - الحضري، ما يدل على تحول عمراني واجتماعي عميق في المجتمع المنتفكي خلال هذه المرحلة.^(٢٨) كما تميّزت إمارة المنتفق منذ نشأتها بتأسيس عدد من الحواضر التي لعبت دوراً مهماً في التنظيم العشائري والسياسي للإمارة، وكان لكل حاضرة دور وظيفي يرتبط بمرحلة معينة من تاريخ آل شبيب (آل سعدون لاحقاً) وتحولاتهم الجغرافية والسياسية.

١. **الشبيبية:** تُعد الشبيبية من أقدم القرى المرتبطة بتاريخ آل شبيب، وقد أنشأها شبيب بن مانع بن مالك، جدّ الأسرة الحاكمة، خلال نزوحه من المدينة المنورة إلى منطقة القصيم، في المملكة العربية السعودية الحالية. مكث فيها سنوات عدة قبل أن يضطر إلى مغادرتها بسبب القحط وانخفاض منسوب المياه، متجهًا إلى العراق حيث بدأ التأسيس الفعلي للكيان المنتفكي. وما تزال آثار هذه القرية موجودة حتى اليوم ضمن محافظة البدائع في منطقة القصيم، وتشكل جزءاً من الذاكرة الجغرافية للعائلة الحاكمة في المنتفق^(٢٩).

٢. **العرجاء:** تُعد العرجاء العاصمة الأولى الفعلية لإمارة المنتفق، وقد أسسها الأمير مانع بن شبيب عام ١٦٤١م على الضفة اليمنى لنهر الفرات، وهي تقع على بعد حوالي ٥ كيلومترات من مدينة الناصرية الحالية. وقد مثلت هذه المدينة مركزاً إدارياً وعسكرياً للإمارة في بداياتها، وشهدت تنظيم السلطة العشائرية، كما كانت مسرحاً لكثير من الأحداث المبكرة التي شكّلت النواة الأولى لاستقلال المنتفق. ورغم اندثارها اليوم، لا تزال آثارها ماثلة في موقعها المعروف، وتُعد من العلامات البارزة في تاريخ جنوب العراق.

٣. **كويبة:** كانت كويبة من الحواضر المهمة الواقعة في الصحراء الغربية للبصرة، شمال مدينة الزبير، ولعبت دوراً تكميليّاً للعرجاء في بدايات التكوين السياسي لآل شبيب. وقد حافظت كويبة على وجودها حتى تم تدميرها وحرقها سنة ١٠٣٤هـ (الموافق ١٦٢٥م تقريباً) من قبل علي باشا أفراسياب، حاكم البصرة آنذاك، في محاولة للحد من تنامي نفوذ المنتفق في المنطقة. ويظهر هذا التدمير مدى التوتر السياسي والعسكري بين الإمارة والدولة العثمانية في مراحلها المبكرة، إذ كانت الحواضر المنتفقية تُعد بمثابة مراكز تمرد وتهديد مباشر للسلطة المركزية في البصرة.^(٣٠) إن هذه الحواضر، برغم زوال بعضها، تُعد شاهداً على مراحل تطور إمارة المنتفق من تجمع عشائري متنقل إلى كيان سياسي وعمراني منظم، يجمع بين البداوة والحاضرة، ويسعى إلى بناء مؤسسات محلية قادرة على الاستمرار والتأثير.

المحور الثالث: القيادة السياسية وصياغة الهوية العامة

برز في هذه المرحلة أمراء كبار من آل السعدون مثل الأمير ثويني بن عبد الله، والأمير عبد الله بن محمد بن سعدون، والذين تمكنوا من بناء سلطة قوية ذات طابع عشائري - إداري، تجمع بين الهيبة القبلية والقدرة على إدارة شؤون القبائل والمناطق الخاضعة لهم. وقد رسخوا مفهوماً للزعامة يتجاوز الزعامة التقليدية داخل القبيلة، ليشمل إشرافاً سياسياً واقتصادياً على عدد من القبائل المتحالفة والمناطق الزراعية والمدن الناشئة، وهو ما يمكن اعتباره نواة أولى لمفهوم "الزعيم الإقليمي"^(٣١) لقد اتسمت هذه القيادة بالحزم والحكمة في إدارة العلاقات مع الدولة العثمانية؛ إذ تفاوض أمراء المنتفق مع الولاة العثمانيين بندية، ورفضوا في كثير من الفترات الخضوع المباشر لسلطتهم، وهو ما دفع الدولة العثمانية أحياناً إلى قبول الأمر الواقع والتعامل مع الأمير المنتفكي بصفته حاكماً فعلياً لمناطق المنتفق، مما يعكس تطور الهوية السياسية للإمارة خلال هذه الحقبة.

المحور الرابع: النظام الاجتماعي وتماسك البنية القبلية

كان النسيج الاجتماعي المنتفكي خلال هذه الفترة يقوم على وحدة عشائرية منضبطة تقودها أسرة السعدون، وتحكمها علاقات الولاء والنسب والمصاهرة. وقد لعبت قبائل كبرى مثل بني مالك، الأجدود، وبني سعيد دوراً حيوياً في دعم سلطة الإمارة، وكان شيوخ هذه القبائل شركاء حقيقيين في القرار السياسي، ضمن نظام داخلي قائم على الاحترام المتبادل وتراتبية قبلية واضحة. كما استمر العمل بالعبادات العشائرية المنظمة للعلاقات الداخلية، مثل قوانين الديات، والثأر، والضيافة، والجلوة، والتي ضبطت النسيج الاجتماعي، ووفرت توازناً واستقراراً داخلياً نادراً. وامتاز شيوخ المنتفق خلال هذه الحقبة بحكمتهم في التعامل مع النزاعات الداخلية، مما عزز من تماسك الإمارة واستقرارها السياسي.^(٣٢) وكثيراً ما كانت تلك العشائر تتمرد وتثور على الدولة العثمانية بسبب محاولات الأخيرة بفرض الضرائب على تلك العشائر والتي مثلت تحدياً كبيراً للدولة العثمانية، ووصل الأمر في إحدى المرات الى قيام عشائر عنزة وشمر وزبيد بمحاصرة مدينة بغداد حصاراً شديداً وكادت أن تطيح بالوالي علي رضا باشا (١٨٣١ - ١٨٤٢) نفسه ، ولذلك كانت المدة الواقعة ما بين ١٨٣٦ - ١٨٥٠ تمثل ذروة القوة والغنف الذي استعملته السلطات العثمانية ضد العشائر الثائرة ، وحاولت الدولة العثمانية بهذه الحملات إضعاف وتفكيك الروابط القبلية والقضاء على نظم القبائل وأعرافها إلا أنها لم تنجح في ذلك وظلت القبائل محتقظة بتقاليدها وأعرافها الاجتماعية بل أدت هذه الحملات الى نتائج عكسية حيث قويت شوكة هذه القبائل حين نشأت اتحادات قبلية فيما بينها^(٣٣) مظاهر الثقافة الشفهية والرمزية شهدت هذه الفترة ازدهاراً في الثقافة الشفهية المنتفكية، فقد خلدت أحداثها الكبرى في شكل قصائد شعبية وأهازيج ونخوات، تتناقلها الأجيال حتى اليوم، مثل المرويات التي تحكي بطولات الأمير شبيب بن مانع أو مواقف الأمير ثويني في مواجهة خصومه أو عند تأسيس المدن. وتعد هذه الثقافة الشفهية جزءاً من الذاكرة التاريخية، حيث تسهم في ترسيخ الهوية الجمعية وتوحيد الانتماء العشائري.^(٣٤) وقد كان للدواوين (المضاييف الكبرى) دور ثقافي مهم أيضاً، حيث كانت تُعقد فيها المجالس التي تناقش فيها الشؤون القبلية والسياسية، وتلقى فيها الأشعار، وتحسم فيها الخصومات، ما جعلها بمثابة برلمان عشائري حي، سابق لتنظيمات الدولة الحديثة.^(٣٥)

المبحث الثالث دور عشائر إمارة المنتفق في الصراعات والتحديات العشائرية

امارة المنتفق في عهد سليمان باشا الكبير (١٧٨٠-١٧٦٢) صعود المماليك وتفاعلات العشائر.

شهد العراق في الفترة الممتدة بين عامي ١٧٦٢-١٧٨٧ حالة من الفوضى السياسية والأمنية بسبب ضعف سلطة الولاة العثمانيين وتفاقم النزاعات الداخلية. وقد رأى الباب العالي في شخصية سليمان باشا الكبير رجل الساعة القادر على إعادة النظام، فعيّنه والياً على بغداد عام ١٧٨٠، مما شكّل بداية "العصر الذهبي للمماليك في العراق".^(٣٦) انطلق سليمان باشا من البصرة مصحوباً بحلفائه الذين ساندوه في ترشيحه، على رأسهم الشيخ ثويني العبد الله شيخ المنتفق وعدد من قوات الزبير. عند وصوله إلى العرجة، ألقى القبض على إسماعيل آغا الذي كان مشاركاً في النزاعات البغدادية السابقة، وأعدم بتوجيه مباشر من الباشا، في رسالة واضحة لمحاربة الفوضى.^(٣٧) وفي عام ١٧٨٧، اندلعت احتجاجات عارمة قادتها ثلاث عشائر كبرى: العبيد بقيادة سليمان الشاوي، والمنتفق بقيادة ثويني العبد الله، والخزاعل بقيادة حمد الحمود. تمكّنت هذه القوى من الاستيلاء على البصرة وفرض حكم قبلي مدّته من ٦ مايو إلى ٢٣ أكتوبر، حتى لم يستتب النظام إلا بعد قتال دموي في أم الحنطة.^(٣٨) وفي عام ١٧٨٨، نشرت مخططات لإنشاء حكم كردي-عربي بقيادة عثمان باشا الباباني وامتسلم البصرة، بدعم من المنتفق. استعد المتسلم لإسناد مشيخة المنتفق لثويني، لكن حمود الثامر أفصح عن المؤامرة لسلطان بغداد. تصرف الباشا بحنكة عبر فصل القوات، وإرسال مبعوثين، وإشراك الأسطول، مما دفع المتسلم لقتل قائد الأسطول، فأرسل الباشا قوة لاستعادة النظام في فبراير ١٧٨٩؛ فهرب المتسلم إلى الكويت، واختفى ثويني في البادية، وأعاد الباشا حمود إلى مشيخة المنتفق.^(٣٩)

١- إمارة المنتفق في عهد حمود الثامر وخلفائه (١٧٨٠-١٨٤٩) صعود المماليك وتفاعلات العشائر.

١. عهد حمود الثامر (١٧٨٧-١٨٢٦) تولى حمود الثامر مشيخة المنتفك فترات متقطعة منذ ١٧٨٧م/١٢٠١هـ، لكن بعد مقتل عمه الشيخ ثويني العبد الله سنة ١٧٩٧م، استلم الحكم المستمر نحو ثلاثين عامًا حتى ١٨٢٦م. اشتهر بلقب "بطل الأساطير القبلية" بسبب شخصيته اللافتة، بحسب لونكريك. شهدت الإمارة في عهده أقصى درجات القوة، حتى وصل نفوذه إلى والي بغداد سعيد باشا، الذي صار يحول إليه إيرادات البصرة، بما يُشكّل ثلث مجموع دخل العراق. مع ذلك، تمرد على والي الجديد داوود باشا، فبعد فشل محاولته تم عزله من المشيخة وسُجن في قلعة بغداد سنة ١٨٢٦م، حتى توفي فيها بالطاعون عام ١٨٣١م، وقد فقد بصره في أواخر عمره، ما أطلق عليه لقب "الأعمى" (٤٠).

٢. عهد عجيل بن محمد (١٨٢٦-١٨٣٢) خلفه عجيل بن محمد الثامر فور سقوط داوود باشا وتولي علي رضا باشا مشيختها سنة ١٢٤٧هـ/١٨٣٢م. شهد توسعًا كبيرًا في الإمارة بعد مواجهات مع إمارة ربيعة ومشیخة الخزاعل. ومع رفضه البيعة للوالي الجديد، تحولت الأمور إلى صدام، فهاجمت قوات الوالي بقيادة بكر آغا جليلي وسليمان الغنام ومعهم أبناء حمود، فاضطر عجيل إلى طلب مساعدة قبلية (كعب والكويت)، دون جدوى. واندلعت معركة غير متكافئة شمال الشطرة في مارس ١٨٣٢م، أُطلق عليها "معركة الشطرة الثانية"، خسر فيها المنتفق عددًا كبيرًا من فرسانه بمن فيهم الشيخ عجيل السعدون، ما مكن أبناء عمّه ماجد بن حمود من الانتصار واستلام المشيخة. (٤١)

٣. تسلسل سريع في المشيخة (١٨٣٢-١٨٣٣) بعد وفاة ماجد بن حمود بعد عام واحد من توليه الحكم (١٨٣٣م)، تولى شقيقه فيصل المشيخة حتى وفاته خلال ستة أشهر. عقبها عين عيسى بن محمد الثامر في أواخر ١٨٣٣م/١٢٤٩هـ، بدعم من أغلب أهل المنتفق، واستقرت الأوضاع لصالحه. (٤٢)

٤. حصار الزبير والهيمنة (١٨٣٤) بعد بسط سيطرته، توجه عيسى نحو الزبير بدعم القبيلة المنافسة "الثاقب"، وكان يحظى بمساندة الشيخ جابر بن عبد الله الصباح حاكم الكويت، ليحاصر المدينة سبعة أشهر حتى ذي القعدة ١٢٤٩هـ/مارس ١٨٣٤م. دخلها بعد نفاذ الطعام والذخيرة، واجتاحها بمجزرة ضد آل زهير الذين رفضوا دفع ثمنًا لتعويض مقتل علي الثامر. بعد ذلك عمّ الهدوء أراضي المنتفق داخليًا.

٥. تراجع الإمارات العشائرية (١٨٣٤-١٨٣٨) مع بداية ١٨٣٤م، شرعت الدولة العثمانية بفرض سيطرتها المركزية على الإمارات المحلية: الموصل، بابل، العمادية. كذلك بدأت التصييفات على الخزاعل والعيبد. وواجه المنتفق ضغط الضرائب سنة ١٢٥٤هـ/١٨٣٨م بأزمة حادة، مما دفع الوزير اللاز لترشيح أمير جديد بدلاً من عيسى. (٤٣)

٦. صراع على المشيخة ١٨٣٩ في ١٨٣٩م، أصدر اللاز أمرًا لعزل عيسى وتعيين فارس بن علي الثامر. لكن عيسى تصدى له قرب النعمانية، وأسر سلاح فارس وفرسه وكركه (علامة السلطة الرسمية)، مظهرًا تفوقه وسيطرته، وأرسل فارس عائدًا لإبلاغ الوالي برفضه الاستسلام.

٧. مرضى الفتوح الداخلية (١٨٤١-١٨٤٤) في ١٢٥٧هـ/١٨٤١م، لجأ عبد الله بن تتيان آل سعود إلى الأمير عيسى هاربًا. وفي ١٢٥٨هـ/١٨٤٢ توفي عيسى في داره، وخلفه أخوه بندر بن محمد السعدون، الذي دخل في صراع مع عمه راشد بن ثامر ١٢٦٠هـ/١٨٤٤م، مما دفع الأخير للهرب إلى الكويت. خطط بندر لغزو الكويت بعد أن رأى ضعف دفاعاتها، لكنه تراجع حين علم باستعدادها. (٤٤)

٨. عهد بندر وعلاقته بالوالي تعاون بندر مع علي رضا باشا ببناء السدود عند فيضان دجلة، لكن السلطان سقوطه العام وغياب الولاء دفع الوالي الجديد محمد نجيب باشا للاقتطاع من مناطق المنتفق، فأرسل ابنه أحمد للتفاوض والضغط المالي. رفض بندر دفع الضرائب الإضافية، ما دفعه للتوجه لدعم ثورة وادي شلفح، حتى وفاته سنة ١٨٤٧م. (٤٥)

٩. نهاية المشيخة (١٨٤٧-١٨٤٩) بعد وفاة بندر، تولى شقيقه فهد بن محمد المشيخة حتى وفاته في ذي الحجة ١٢٦٥هـ/١٨٤٩م في ضواحي الزبير. وبذلك انتهى حكم ذرية محمد بن ثامر، وانتقل بعدها الحكم إلى فارس بن عجيل السعدون. (٤٦)

الذاتة

بعد دراسة معمقة لدور العشائر العراقية في إمارة المنتفق خلال الحقبة العثمانية الممتدة من عام ١٧٥٠ حتى ١٨٣٢، يمكن التوصل إلى عدد من النتائج التي تُبرز أهمية العشائر في تكوين الهياكل السياسية والاجتماعية في جنوب العراق، فضلاً عن تأثيرها الفاعل في التوازنات الداخلية والإقليمية في مواجهة الدولة العثمانية. وفي ضوء ذلك، تتحدد النتائج والتوصيات التالية:

النتائج: ✓

١. شكلت العشائر، وخصوصًا عشائر المنتفق بقيادة أسرة السعدون، قاعدة سياسية أساسية في الجنوب العراقي، ومارست نفوذًا واسعًا مكنها من إدارة شؤون المنطقة بشكل شبه مستقل عن السلطة المركزية.

٢. تميّزت علاقة إمارة المنتفك مع الباب العالي بالتوازن حيئاً وبالصرع حيئاً آخر ، خاصة حين سعت الدولة العثمانية إلى فرض سيطرتها المباشرة على الإقليم.

٣. أسهم شيوخ المنتفك في إنشاء مراكز حضرية مثل مدينة "سوق الشيوخ"، وفرضوا أنظمة جباية محلية وعقدوا تحالفات قبلية وإقليمية مستقلة عن الدولة العثمانية.

٤. شهدت الإمارة صراعات داخلية على المشيخة، خاصة بعد وفاة الزعماء الأقوياء، ما أضعف بنيتها تدريجياً أمام التدخلات العثمانية. مع تولي علي رضا باشا عام ١٨٣٢ بدأت مرحلة جديدة من المركزية العثمانية، انتهى معها الدور السياسي المستقل لإمارة المنتفك، وتحولت إلى جزء من نظام الدولة الإداري.

التوصيات:

١. تشجيع الدراسات الميدانية حول العشائر العراقية لتوثيق أنظمتها الداخلية وتاريخها السياسي، لا سيما في الجنوب العراقي الذي لا يزال بحاجة إلى دراسة أرسيفية معمقة.

٢. التركيز على الشخصيات العشائرية المؤثرة في تلك المرحلة، مثل حمود الثامر ووثيني العبد الله، من خلال دراسات سير ذاتية تحليلية تبرز أدوارهم في مواجهة الدولة العثمانية.

٣. أرشفة الوثائق العثمانية المتعلقة بإمارة المنتفك وترجمتها ودراستها أكاديمياً لما تحتويه من معلومات هامة عن العلاقة بين المركز والعشائر.

٤. إدماج موضوع العشائر في مناهج التاريخ العراقي بشكل ممنهج، يعكس أهميتها بوصفها أحد الركائز الرئيسية لفهم تطورات الحكم المحلي قبل الدولة الحديثة.

٥. تعزيز التعاون بين المؤسسات البحثية العراقية والعربية لإعداد موسوعات توثيقية عن تاريخ الإمارات العشائرية في العراق، ومنها إمارة المنتفك، لدورها البارز في تشكيل البنية القبلية والسياسية للمنطقة.

هوامش البحث

(١) الدكتور علي الوردي. لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث ج١. دار الراشد ببيروت لبنان . ص. ٢٢٣.

(٢) حميد حمد السعدون،. إمارة المنتفق وأثرها في تاريخ العراق والمنطقة الإقليمية ١٥٤٦-١٩١٨ (ط. ١). بغداد: مكتبة الذاكرة. ١٩٩٩، ص ١٨٠.

(٣) عبد العزيز سليمان. نور، تاريخ العراق الحديث، من نهاية حكم داود باشا إلى نهاية حكم مدحت باشا. القاهرة: دار الكاتب العربي للطباعة والنشر. ١٩٦٨، ص١٦٣.

(٤) حميد حمد السعدون،. مصدر سابق. ١٩٩٩، ص ١٨١-١٨٨.

(٥) عبد الرزاق الحسني ، سليمان فائق عشائر المنتفق ، الدار العربية للموسوعات. مكتبة النرجس ، ، بيروت ، لبنان ، ٢٠٠٣. ص. ٢١ و ٢٢.

(٦) جواد علي، تاريخ العرب في الإسلام، ج٧، دار العلم للملايين، بيروت: ١٩٨٢، ص ٣٢١.

(٧) علي الوردي، مصدر سابق، ص ١١٢.

(٨) سيطر السلطان سليم الأول من فتح العراق سنة ١٥١٤ وكل من بلاد الشام وفلسطين ومصر ثم جزيرة العرب والحجاز. انتصر على الصفويين في معركة جالديران. بلغت الدولة العثمانية أوجها في عهد ابنه سليمان القانوني (١٥٢٠-١٥٦٦) الذي واصل فتوح البلقان... استطاع بناء أسطول بحري لبسط سيطرته على البحر المتوسط. ينظر: محمد فريد المحامي، تاريخ الدولة العلية العثمانية، القاهرة، ١٩٧٧، ص ٧٤.

(٩) ستيفن همسلي لونكريك، أربعة قرون من تاريخ العراق الحديث، ترجمة جعفر الخياط، بغداد ١٩٦٢، ص ٢٥.

(١٠) ابراهيم خوري (توسع الدولة العثمانية في الخليج العربي ونتائجه الاقتصادية في القرنين السادس والسابع عشر) مجلة الوثيقة، العدد الخامس عشر، البحرين، تموز ١٩٨٩، ص ١٢٥.

(١١) خلال هذه الحقبة كان يطلق على من يتقلد امور البصرة اسم (البيليري) بمعنى بك البكوات، وهذا المصطلح استخدم رسمياً في الدولة العثمانية منذ عام ١٥٥٩، وعندما تحولت البصرة إلى متسلمية في القرن الثامن عشر، اطلقت هذه التسمية على من يتقلد ادارة البصرة، اما سابقا فكان لقب

- متسلم يطلق على الشخص الذي يتولى الامور عند عزل الوالي ريثما يصل الوالي الجديد، ينظر: علي شاکر علي، تاريخ العراق في العهد العثماني ١٦٣٨-١٧٥٠، دراسة في احواله السياسية، الموصل ١٩٨٥، ص ٨٨.
- (١٢) نجاح محمد، تاريخ شبه جزيرة العرب الحديث، جامعة دمشق، ٢٠٠٣، ص ١٢٧.
- (١٣) بنو عامر بن صعصعة مجموعة كبيرة من القبائل العدنانية من قبيلة هوازن القيسية المضربة على الرغم من أنها شكلت بحد ذاتها مجموعة مستقلة عن هوازن. وهي جمجمة من جماجم العرب. ديار بني عامر الأصلية في نجد، وشرق الحجاز وانتشرت فروعهم في نواحي نجد وإقليم البحرين والعراق وسلطنة عُمان والمغرب العربي، كما وصلت قبائل عامرية إلى الأهواز ومصر وغيرها.
- (١٤) لونكريك، ستيفن هيمسلي. أربعة قرون من تاريخ العراق الحديث (ط. ٥). دار الرافدين. بيروت: ٢٠٠٤، ص ٢٤٧
- (١٥) حميد حمد السعدون، حكايات عن المنتفق، وقائع من تاريخ العراق الحديث والمعاصر. دار وائل للنشر. عمان الأردن، ٢٠١٠، ص ٢٦
- (١٦) أحمد باش أعيان، موسوعة تاريخ البصرة. لندن: دار الحكمة. ج. ٢. ٢٠١٩، ص ٤٩٠
- (١٧) عبد الرزاق الحسني، تاريخ العراق السياسي الحديث، ج ١، ص ٦١
- (١٨) عباس العزاوي، عشائر العراق، ج ٤، ص ١٢٧.
- (١٩) فاضل حسين، العراق في العهد العثماني، ص ٨٥.
- (٢٠) علي الوردي، لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث، ج ٢، ص ١١٩.
- (٢١) عماد جاسم حسن الموسوي، الأوضاع السياسية في مدينة سوق الشيوخ كما وصفها الرحالة والمسؤولين الأجانب ١٧٦١-١٩٢٠م دورية كان التاريخية، السنة الحادي عشر، العدد ٤٢، ٢٠١٨، ص ١١٦.
- (٢٢) سوق الشيوخ مدينة عراقية ومركز قضاء تقع ضمن حدود محافظة ذي قار جنوب العراق. وقد كان عاصمة لإمارة المنتفق لأكثر من مائة عام، ضمت تلك الإمارة التي معظم مدن وقرى جنوب ووسط العراق من حضر وبادية، وعرب مسلمين، وأيضا من غير المسلمين ضمت كذلك - يهود، وصابئة ونصارى ينظر كتاب تاريخ مدينة سوق الشيوخ، عبد الكريم محمد علي ص ١٥٥
- (٢٣) ثويني بن عبد الله بن محمد بن مانع آل شبيب أو ثويني بن عبد الله السعدون شيخ عشيرة عراقي من آل سعدون، خلف أباه في رئاسة المنتفق بالعراق، سنة ١١٧٥ هـ / ١٧٦٢م وهو صغير السن، وصفت له الزعامة بعد مقتل ابن عمه ثامر بن سعدون بن محمد بن مانع سنة ١١٩٣ هـ/ ١٧٧٩ م. امتدت سيطرته من الغراف والبصرة إلى حدود الكويت من جهة، ومن الجزيرة إلى محاليلها من جهة أخرى أصبح نفوذا عظيما على كثير من
- (٢٤) علي الوردي، مصدر سابق، ص ١١٥
- (٢٥) حميد حمد السعدون، إمارة المنتفق وأثرها في تاريخ العراق والمنطقة الإقليمية ١٥٤٦-١٩١٨ (ط. ١). مكتبة الذاكرة. بغداد: ١٩٩٩، ص ٥٥
- (٢٦) مهدي جواد حبيب (وثائق عثمانية غير منشورة عن البصرة أسطولها وصلاتها بالخليج العربي اواسط القرن التاسع عشر) مجلة الوثيقة، العدد السابع عشر، السنة التاسعة البحرين، تموز ١٩٩٠، ص ١٠٧-١٠٨.
- (٢٧)
- (٢٨) فالح عبد الجبار، الدولة والمجتمع المدني في العراق، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٢، ص ١٣٩-١٤٠.
- (٢٩) عبد الرزاق الحسني، مصدر سابق، ص ٩٥
- (٣٠) عبد الرزاق عبد المحسن الصانع وعبد العزيز عمر العلي. امارة الزبير بين هجرتين بين سني ٩٧٩ - ١٤٠٠ هـ الجزء الأول. ص. ٢٢١.
- (٣١) سليمان بن عبد الله الدخيل، مذكرات عن المنتفق وزعامتها القبلية، (مخطوطة غير منشورة، نقل عنها عبد الكريم الجبوري في أمراء المنتفق وآل السعدون، البصرة: دار المعرفة، ٢٠٠٢)، ص ٤٥-٤٦.
- (٣٢) عبد الكريم الجبوري، إمارة المنتفق وآل السعدون، مصدر سابق، ص ٨٢-٨٤.
- (٣٣) ساطع الحصري، البلاد العربية والدولة العثمانية، دار العلم للملايين، بيروت، ١٩٦٠، ص ٩٨
- (٣٤) عبد الرزاق الظاهر، الإقطاع والديوان في العراق، القاهرة، ١٩٤٦، ص ٧٦.
- (٣٥) يعقوب سركييس، مباحث عراقية، الجزء الثاني، بغداد، ١٩٥٥، ص ٢٧٦.
- (٣٦) علي الوردي، مصدر سابق، ص ١١٥-١١٧.

(٣٧) عبد الرزاق الحسني، مصدر سابق، ص ١٣٢-١٣٤.

(٣٨) . حسين الجاف، المماليك في العراق: إدارة وتجنيد، ص ٧٦-٧٨

(٣٩) نور الدين أمين، الثورات العشائرية في العراق، ص ١٣٣-١٣٦.

(٤٠) لونكريك، ستيفن هيمسلي ، مصدر سابق ، ص ٢٤٦

(٤١) لونكريك، ستيفن هيمسلي ، مصدر سابق ، ص ٢٤٧

(٤٢) حميد حمد السعدون، مصدر سابق ، ص ٢٦

(٤٣) أحمد باش أعيان، مصدر سابق ، ص ٤٩٠

(٤٤) حميد حمد السعدون، مصدر سابق ، ص ١٣٧

(٤٥) عبد العزيز سليمان نوار ، تاريخ العراق الحديث، من نهاية حكم داود باشا إلى نهاية حكم مدحت باشا. القاهرة: دار الكاتب العربي للطباعة والنشر، القاهرة ، (١٩٦٨). ص ١٦٣

(٤٦) حميد حمد السعدون، مصدر سابق ، ص ١٤٥

المصادر

١. أحمد باش أعيان، موسوعة تاريخ البصرة. لندن: دار الحكمة. ج. ٢. ٢٠١٩ .

٢. جواد علي، تاريخ العرب في الإسلام، ج٧، دار العلم للملايين، بيروت: ١٩٨٢.

٣. حميد حمد السعدون، إمارة المنتفق وأثرها في تاريخ العراق والمنطقة الإقليمية ١٥٤٦-١٩١٨ (ط. ١). مكتبة الذاكرة. بغداد: ١٩٩٩

٤. ساطع الحصري ، البلاد العربية والدولة العثمانية ، دار العلم للملايين ، بيروت ، ١٩٦٠

٥. ستيفن همسلي لونكريك، اربعة قرون من تاريخ العراق الحديث، ترجمة جعفر الخياط، بغداد ١٩٦٢

٦. سليمان بن عبد الله الدخيل، مذكرات عن المنتفق وزعامتها القبليّة، نقل عنها عبد الكريم الجبوري في أمراء المنتفق وآل السعدون، البصرة: دار المعرفة، ٢٠٠٢

٧. عبد الرزاق الحسني ، سليمان فائق عشائر المنتفق ، الدار العربية للموسوعات. مكتبة النرجس ، ، بيروت ، لبنان، ٢٠٠٣

٨. عبد الرزاق عبد المحسن الصانع وعبد العزيز عمر العلي. امارة الزبير بين هجرتين بين سني ٩٧٩ - ١٤٠٠ هـ الجزء الأول

٩. عبد العزيز سليمان. نوار، تاريخ العراق الحديث، من نهاية حكم داود باشا إلى نهاية حكم مدحت باشا. القاهرة: دار الكاتب العربي للطباعة والنشر. ١٩٦٨

١٠. عبد الكريم محمد علي ، تاريخ سوق الشيوخ دار المعرفة للنشر بغداد العراق ١٩٩٣ .

١١. علي الوردي. لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث ج١. دار الراشد بيروت

١٢. محمد فريد المحامي، تاريخ الدولة العلية العثمانية، القاهرة، ١٩٧٧.

١٣. نجاح محمد، تاريخ شبه جزيرة العرب الحديث، جامعة دمشق، ٢٠٠٣

المجلات والدوريات

١- ابراهيم خوري (توسع الدولة العثمانية في الخليج العربي ونتائجه الاقتصادية في القرنين السادس والسابع عشر) مجلة الوثيقة، العدد الخامس عشر، البحرين، تموز ١٩٨٩.

٢- عماد جاسم حسن الموسوي ، الأوضاع السياسية في مدينة سوق الشيوخ كما وصفها الرحالة والمسؤولين الأجانب ١٧٦١- ١٩٢٠م دورية كان التاريخية ، السنة الحادي عشر، العدد ٤٢ ، ٢٠١٨.

٣- علي شاكور علي، تاريخ العراق في العهد العثماني ١٦٣٨-١٧٥٠، دراسة في احواله السياسية، الموصل ١٩٨٥

٤- فالح عبد الجبار، الدولة والمجتمع المدني في العراق، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٢

٥- مهدي جواد حبيب (عن البصرة أسطولها وصلاتها بالخليج العربي اواسط القرن التاسع عشر) مجلة الوثيقة، العدد السابع عشر، السنة التاسعة البحرين، تموز ١٩٩٠.